وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-7-9

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المجلس الأعلى يأمل أن يستكمل في القريب العاجل تكويت القضاء بكامل درجاته»

وزير العدل: أعداد القضاة الكويتيين لا تكفي حالياً لشغل جميع الدوائر العديدة والمتنوعة

| كتب غانم السليماني |

أظهرت إحصائية رسمية، حصلت عليها «الراي»، أن إجمالي أعضاء السلطة القضائية، من قضاة وأعضاء النيابة العامة، بلغ 1219 حتى يناير من العام الحالي، بواقع 824 كويتياً و395 مقيماً.

ووردت الإحصائية في رد لوزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فهد العفاسي، على سؤال برلماني، أكد فيه أن جميع أعضاء السلطة القضائية من المقيمين، هم من الجنسية المصرية.

وبشأن خطط «تكويت» القضاء في السنة الحالية والسنوات المقبلة، ذكر الوزير أن «المجلس الأعلى للقضاء أفاد بكتابه رقم 153364 أن القضاء هو سلطة من سلطات الدولة التي نص عليها الدستور في الفصل الأول من الباب الرابع، وتعد سلطة مستقلة بحكم الدستور لا يجوز لأي سلطة أخرى التدخل في عملها، ولا يصح وصفها بانها مرفق لأن المرفق يعني التبعية للسلطة التنفيذية كاحد أجهزتها التي تديرها وتشرف عليها».

وأكد أن «تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة بمختلف درجاتهم، نظمها قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990، ونص على أن تكون جميعها بمرسوم بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، وبعد شاناً من شؤون القضاء بل من أخصها، وهو ما جرت عليه أحكام القضاء الاداري والدستوري».

وأضاف أن «المجلس الاعلى للقضاء يؤكد أن تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة ممن ينتمون بجنسيتهم الى إحدى الدول العربية في القضاء الكويتي، عملاً بحكم المادة 19 من قانون تنظيم القضاء، لا يخرج في طبيعته وحدوده عن تعيين نظرائهم من

فهد العفاسي

الكويتيين، وتحكمه اعتبارات عدة من بينها ما تنتهي إليه الجمعيات العامة للمحاكم بدرجاتها المختلفة في شأن عدد الدوائر التي تؤلف منها كل محكمة والقضايا التي سيتم توزيعها على تلك الدوائر بحسب تخصصها لإنجازها في آجال مناسبة منعاً لتراكمها أو تأخر الفصل فيها».

وأشار إلى أن «الاعداد المتوافرة من القضاة الكويتيين لا تكفي في الوقت الراهن لشغل هذه الدوائر العديدة والمتنوعة، والتي تتم زيادتها كل عام وفقاً لقرارات الجمعيات العامة للمحاكم لمواجهة الزيادة المطردة في أعداد الدعاوى والقضايا المنظورة أمام هذه المحاكم، وهو ما يضطر معه إلى اللجوء لتعيين قضاة ينتمون بجنسيتهم الى إحدى الدول العربية لسد هذا النقص، عملاً بحكم القانون ولضمان انتظام حسن سير العدالة، وإن كانت الحاجة الى هذه التعيينات تتناقص تدريجياً بشكل ملحوظ عاماً بعد آخر بعد ازدياد عدد القضاة الكويتيين المؤهلين لشغل هذه الدوائر، ويأمل المجلس الأعلى للقضاء أن يستكمل في القريب العاجل تكويت القضاء بكامل درجاته، باعتباره من الأهداف السامية التي يسعى حثيثاً الى تحقيقها لإيمانه التام بان القضاء هو من أهم مظاهر السيادة الوطنية».

ولفت الوزير إلى ما يؤكد عليه المجلس الاعلى للقضاء باعتباره وحده دون غيره المعني بشؤون القضاة وأعمالهم والرقابة عليهم وتطوير العمل في القضاء، وانه حريص على غلبة العنصر الوطني على غيره.

وأضاف: «أما في شأن خطط القضاء للتكويت في السنة الجارية والسنوات المقبلة، فإن المجلس الأعلى للقضاء يرى أن ذلك وثيق الصلة بالاعتبارات والاجراءات التي يقدرها ويقررها المجلس لتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقياتهم وفقاً للاحتياجات التي تقررها الجمعيات العامة للمحاكم على النحو المشار بيانه وكذلك النيابة العامة، وهو شأن خاص من شؤون القضاة، ويعد عملاً من أعمال السلطة القضائية».

> القضاء سلطة مستقلة لا يجوز لأخرى التدخل في عملها ولا يصح وصفها بأنها مرفق لأنه يعني التبعية للحكومة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	3	14590

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الاعتمادات المالية تربك مهمات الوفود القضائية

| كتب علي إبراهيم |

امتنعت وحدة الرقابة المالية في وزارة العدل، عن اعتماد استمارات صرف سفر وفد قضائي برئاسة وكيل الوزارة المساعد لشؤون التسجيل العقاري للمشاركة في منتدى قانوني دولي بالخارج.

وأفادت مصادر لـ «الراي» أن «مرد هذا الرفض يعود لكون أعضاء الوفد موظفين بإدارة التسجيل العقاري، وليس الشؤون القضائية»، لافتة إلى أن بند المهام الرسمية «لم تُرصد له مبالغ على برنامجي الديوان العام، والتسجيل العقاري».

ووضعت وزارة المالية «العدل» أمام خيارين، الأول: إمكانية صرف المبلغ الإجمالي خصماً على حساب مصروفات تحت تسويتها بميزانية السنة المالية الحالية لسداد الالتزامات الحتمية من المهمات الرسمية، والمؤتمرات المحلية.

أما الخيار الثاني، فيتمثل في إمكانية صرف المستحقات المالية المذكورة خصماً على حساب الشؤون القضائية عن الفترة من 1 أبريل 2019 وحتى صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	1	14590

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إلزام الخبراء ومندوبي إعلان الأحكام في «العدل» بـ «البصمة»

كتب فايز الزعل

ألزم ديوان الخدمة المدنية الخبراء ومندوبي إعلان الأحكام العاملين في وزارة العدل ببصمة الحضور والانصراف الخاصة بالدوام الرسمي، واصفاً قرار وزير العدل باعفائهم من تلك البصمة بعدم الصحة، وداعياً الى العدول عنه، وإلى الالتزام الكامل بنظم الخدمة المدنية.

وقال الديوان رداً على كتاب الوزارة المؤرخ في 2019/6/11 بشأن تنظيم الدوام الرسمي لشاغلي وظائف الخبراء ومندوبي إعلان الأحكام إنه سبق أن أوضح في 2018/7/5 ضرورة الالتزام ببصمة الحضور والانصراف لشاغلي الوظائف المشار إليها، كما أكد أن تقرير عدم سريان نظام الدوام الرسمي ليس من بين اختصاصات الوزير، بل هو حق للديوان وحده. وطلب الديوان من وزير العدل موافاته بقرار تنظيمي متكامل بشأن الدوام الرسمي لفئتي الخبراء ومندوبي الإعلان ليتخذ اللازم بشأنهما من ناحية النظم المتكاملة لمعلومات الخدمة المدنية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	1	3726

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المحامين» استضافت وزير التجارة بلقاء مفتوح للحديث عن التعاملات المشتركة

الروضان: «الشركات المهنية» ستطور من عمل المحامي.. وسنتجه بالمشروع إلى بقية المهن

خالد الروضان يتسلم هدية تذكارية من شريان الشريان بحضور أعضاء جمعية المحامين

عبدالكريم أحمد

نظمت جمعية المحامين مساء أول من أمس لقاء مفتوحا بعنوان «بيئة تشريعية اقتصادية متطورة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني» استضافت فيه وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان.

وتضمن اللقاء شرحا لأبرز ما تم إقراره من تشريعات وقرارات تنظيمية لتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى جدول الخبراء القانونيين لتأمين العقود العقارية حسبما تم الاتفاق عليه بين جمعية المحامين ووزارة التجارة.

بداية، أوضح الروضان أن وزارة التجارة عالجت جانبا كبيرا من عمليات النصب العقاري بالتنسيق مع جمعية المحامين، مشيرا إلى أن وزارته حرصت على التعاون مع جمعية المحامين لتولي فريق من المحامين عمليات التدقيق بعقود بيع وشراء العقارات، حيث بات يشترط وجود إقرار من محام كويتي معتمد يؤكد سلامة جميع مستندات الملكية الخاصة بالعقار من أجل إنجاز عمليات البيع والشراء العقاري.

وتحدث عن مشروع الشركات المهنية بالتعاون مع جمعية المحامين، مفيدا بأن هذا المشروع سيطور كثيرا من عمل المحامي، وأن وزارة التجارة ستتجه لجميع المهن الأخرى بهذا المشروع.

وذكر أن القوانين الكويتية كانت في الستينيات والسبعينيات متقدمة جدا لكن الحداثة تحتم علينا تطويرها لاسيما أن بعضها بات معيقا، لافتا إلى أن الشركات الكبرى تبحث عن تشريعات متطورة تمكنها من تحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي انسجاما مع رغبة سمو الأمير.

وضرب الروضان مثلا للقوانين القديمة، قائلا إن قانون السجل التجاري الصادر في 1958 لا تزال عقوباته تغرم بعملة الروبية، مشيرا إلى أن وزارة التجارة تسعى لتطويره إلى جانب إقرار تعديلات على قانون الشركات.

بدوره، أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين شريان الشريان بتعاون وزارة التجارة مع الجمعية التي وجدت كل الاهتمام والتعاون والدعم من الوزير خالد الروضان في مراسلاتها وأنشطتها السابقة.

وأفاد الشريان بأن جمعية المحامين انتهت من جدول المحامين الذين سيمثلون الجمعية لحماية المواطنين من النصب العقاري وتنتظر تنفيذه قريبا من قبل وزارة التجارة.

وأعلن الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المهنية الذي يسمح للشخص بالحضور باسم الشركة في كثير من الدول المسجلة بقانون التجارة العالمي، مشيرا إلى أن الوزير الروضان سمح بإنجاز إجراءات تأسيس الشركة في مقر جمعية المحامين بعدما كان ذلك داخل الوزارة فقط.

وتوجه الشريان بالشكر للوزير الروضان لثقته بجمعية المحامين من خلال تكليفها بالعديد من المسائل المشتركة، مضيفا أن الجمعية بدأت تستشعر الاهتمام الحكومي بجمعيات النفع العام حتى بدأت هذه الجمعيات باستعادة ريادتها بعدما فقدتها خلال السنوات الماضية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	5	15582

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إدارة التنفيذ قامت بـ 102 ألف إجراء

18 ألف «منع سفر» في 3 أشهر

كتب مشعل عبدالله

كشف التحليل الاحصائي لانجازات الادارة العامة للتنفيذ ان اجمالي اجراءات اقسام التنفيذ المختلفة بلغ 1024284 اجراء خلال الربع الاول من عام 2019 شكلت اجراءات طلب حجز تنفيذي بما للمدين لدى الغير العدد الاكبر من الاجراءات حيث بلغت نسبتها 32,2% من اجمالي الاجراءات، بينما شكلت اجراءات فتح ملف «لتعديل نفقة» اقل الاجراءات عددا بنسبة 0,03% كما شكلت اجراءات فرع العاصمة العدد الاكبر من حيث عدد الاجراءات خلال هذه الفترة حيث تمثل نسبتها 25,2% من اجمالي الاجراءات في الفروع، في حين جاء فرع المطار وفرع مبارك الكبير الاقل عدداً في الاجراءات بنسبة 4,7% و5,6% على الترتيب وبلغ اجمالي اجراءات اقسام منع السفر المختلفة 39788 اجراء خلال الربع الاول من عام 2019 حيث بلغت اجراءات امر منع سفر 18314 اجراء وبنسبة 46,0% وهي النسبة الاكبر من الاجراءات ثم اجراءات امر رفع منع سفر بنسبة 29,8% في حين شكلت اجراءات تم التنفيذ واجراءات تجديد امر ضبط واحضار مدين اقل الاجراءات عددا وبنسبة 0,003% لكل منهما، تليهما اجراءات 0,01% لكل منهم خلال الربع الاول من عام 2019.

واكدت الاحصائية ان اجراءات فرع المطار شكلت النسبة الاكبر من حيث عدد الاجراءات حيث بلغت نسبتها 29,1% من اجمالي اجراءات الفروع، في حين جاء فرع مبارك الكبير الاقل عددا من حيث الاجراءات بنسبة 3,3%.

وبلغ اجمالي اجراءات اقسام الايجارات 22879 اجراء خلال الربع الاول من عام 2019 حيث جاءت اجراءات ايصال التوريد في المرتبة الاولى بعدد 16556 اجراء وبنسبة 72,4% بينما جاءت اجراءات اغلاق ملف واجراءات ضم ملف واجراءات انضمام ملف واجراءات محضر ايداع واجراءات تبليغ بالحضور في المرتبة الاخيرة وبنسبة 0,004% لكل منهم، وشكلت معاملات فرع العاصمة العدد الاكبر من حيث عدد الاجراءات بنسبة 75,4% من اجمالي الاجراءات، في حين جاءت معاملات فرع مبارك الكبير الاقل عددا بنسبة 0,6%.

وفي قسم التركات اكدت الاحصائية ان اجمالي عدد الاجراءات المختلفة بقسم التركات بلغ 5268 اجراء خلال الربع الاول من عام 2019، حيث تشكل اجراءات امر تأكيد صرف واجراءات استمارة صرف الاعلى من اجمالي اجراءات قسم التركات وبنسبة 25,3% لكل منهما، تليهما اجراءات اذن صرف بنسبة 25,2%، وجاءت اقل الاجراءات عددا في اجراءات شهادة ايداع اجرة شهرية واجراءات اعادة فتح ملف «مغلق» بنسبة 0,02% لكل منهما.

وفي أقسام الاعلان اشارت الاحصائية الى ان اجمالي عدد الاوراق القضائية الواردة بلغ 48057 ورقة خلال الربع الاول من عام 2019 اعلن منها 45058 ورقة بنسبة 93,8% من اجمالي الوارد، وتم انجاز 46803 ورقات وبنسبة 97,4% من اجمالي الوارد، وبمقارنة هذه الارقام مع الربع الاول المناظر له من العام السابق يتضح من خلال انخفاض عدد الاوراق القضائية المعلنة خلال الربع الاول مقارنة بنظيرها من العام السابق بمقدار 3265 ورقة وبنسبة 6,8% وانخفاض عدد الاوراق القضائية المنجزة خلال الربع الاول مقارنة بنظيرها من العام السابق بمقدار 3283 ورقة وبنسبة 6,6%.

واكد التقرير انخفاض نسبة الاوراق القضائية المنجزة للواردة خلال الربع الاول عن نظيرها من العام السابق بنسبة 0,4% وذلك بسبب انخفاضها في بعض المحافظات، حيث انخفضت في محافظة الفروانية بنسبة 2,2% وهي الاكثر انخفاضا، تليها محافظة مبارك الكبير بنسبة 1,4% ثم محافظة الاحمدي بنسبة 0,9% واخيرا محافظة الجهراء بنسبة 0,1%، بينما جاء الارتفاع في نسبة الاوراق القضائية المنجزة للواردة في محافظة العاصمة بنسبة 0,5% تليها محافظة حولي بنسبة 0,1%، انخفضت نسبة الاوراق القضائية المعلنة للواردة خلال الربع الاول عن نظيرها من العام السابق بنسبة 0,6% وجاءت محافظة الفروانية باعلى نسبة انخفاض حيث بلغت 3,6% عن نظيرها من العام السابق، تليها محافظة مبارك الكبير بنسبة 1,4% واخيرا محافظة الاحمدي بنسبة 0,7%، بينما جاء الارتفاع في نسبة الاوراق القضائية المعلنة للواردة في محافظة حولي بنسبة 0,6% تليها محافظة العاصمة بنسبة 0,4% واخيرا محافظة الجهراء بنسبة 0,1%.

وفي اقسام تنفيذ محكمة الاسرة بلغ اجمالي عدد الاجراءات 95405 اجراءات خلال الربع الاول من عام 2019 حيث جاءت اجراءات ايصال التوريد في المرتبة الاولى من اجمالي الاجراءات بنسبة 18,7% بينما جاءت اجراءات طلب حجز تنفيذي الاقل عدداً بنسبة 0,1% وشكلت معاملات محافظة العاصمة النسبة الاكبر من عدد الاجراءات خلال الربع الاول من عام 2019 بنسبة 28,7% ثم جاءت محافظتا حولي والاحمدي بنسبة 17,7% و17,3% على الترتيب، تليهما محافظة الفروانية بنسبة 13,9% واخيرا محافظتا مبارك الكبير والجهراء بنسبة 11,9% و10,5% على الترتيب.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	7	3726

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في قضية التستر على مُتهمي خلية العبدلي

«الاستئناف» تؤيد حبس حسين المعتوق وسكرتيره 5 سنوات

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الاستئناف أمس، برئاسة المستشار هاني الحمدان، بتأييد حبس الشيخ حسين المعتوق وسكرتيره 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، وإلغاء قرار وضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة، كما قضت بتعديل الحكم على المتهم الثالث وإلغاء حكم حبسه 3 سنوات والاكتفاء بحبسه 6 أشهر مع الشغل، وإلغاء حكم حبس المتهم الرابع 3 سنوات والاكتفاء بحبسه 3 أشهر مع الشغل، في قضية التستر على متهمي خلية العبدلي الهاربين.

كما قررت المحكمة تعديل الحكم في ما قضى به من عقوبة على المتهم الثالث عشر، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها لمدة 3 سنوات تبدأ من تاريخ الحكم، على ان يقدم المتهم تعهدا بكفالة مالية قدرها ألف دينار، يلتزم فيه بمراعاة حسن السلوك، وقررت إلغاء الحكم المستأنف للمتهمين الخامس والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر، وقضت ببراءتهم مما اسند اليهم من اتهام، كما قررت وقف نظر استئناف النيابة العامة قبل المتهمين السادس والسابع و الثامن لحين صيرورته جائز النظر فيه بفوات ميعاد المعارضة، او التقرير بها او الفصل فيها وانقضاء ميعاد الاستئناف، ورفض استئناف النيابة قبل المتهمين جميعا، عدا السادس والسابع والثامن.

حبس مُغردَيْن للعيب بالذات الأميرية

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار عبدالله العبدالله، في قضيتين منفصلتين أمس، بحبس مغرد كويتي 4 سنوات مع الشغل والنفاذ، ومغرد آخر «بدون» 3 سنوات و6 اشهر مع الشغل والنفاذ، عن تهمة العيب بالذات الاميرية.

وأسندت النيابة العامة للمتهم الأول العيب في ذات الأمير، ونشر أخبار كاذبة والاساءة للسلطة القضائية ورجال القضاء، وذلك عبر حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي، الا ان المتهم أنكر التهم الموجهة اليه أمام المحكمة.

وأسندت النيابة للمغرد الثاني تهم العيب في ذات الامير ونشر اخبار كاذبة وذلك عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر واساءة استخدام الهاتف.

وكانت محكمة الاستئناف سبق وان قضت بحبس المتهمين 4 سنوات مع الشغل والنفاذ عن التهم الموجهة إليهما، إلا أن المتهمين عارضا الحكم أمام محكمة التمييز.

الحبس مع الشغل والنفاذ لمتهمَيْن انضما إلى «جبهة النصرة»

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار عبدالله العبدالله أمس، بحبس مواطنين متهمين بتمويل الإرهاب والانضمام الى تنظيم محظور «جبهة النصرة»، والقيام بعمل عدائي ضد سورية، وحيازة سلاح ناري، بحبس الأول 10 سنوات مع الشغل و النفاذ، والثاني سنتين مع الشغل والنفاذ.

وكانت النيابة العامة أسندت للمتهمين أنهما قاما بتمويل الإرهاب عبر جمع التبرعات بدون ترخيص من الجهة المختصة وإرسالها الى «النصرة»، وقاما بغير اذن من حكومة دولة الكويت بعمل عدائي ضد دولة سورية، بأن انضما داخل أراضيها لتنظيم جبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة، وتدربا على حمل واستخدام الأسلحة والذخائر والمفرقعات، وقاتلا معه ضد الجيش السوري، وكان من شأن ذلك تعريض دولة الكويت لخطر الحرب وقطع العلاقات السياسية معها، واشتركا في جماعة محظورة «النصرة» احد اجنحة «القاعدة» الذي من اغراضه العمل على نشر مبادئ ترمي الى هدم النظام الاساسي في البلاد، بطرق غير مشروعة والانقضاض بالقوة، على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، وهما عالمان بالغرض الذي يعمل له هذا التنظيم، وأنهما يعلمان أهداف تلك التنظيمات الإرهابية، وتدربا على حمل واستخدام الاسلحة النارية والذخيرة، وتلقنا فنون القتال مع علمهما بأن من يدربهما ويلقنهما، يقصد الاستعانة بهما في تحقيق غرض غير مشروع، كما حازا أسلحة نارية وذخيرة تستخدم لذلك دون ترخيص.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	2	14590

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قضية قتل خادمة سيلانية:

حكم نهائي بحبس 3 أشقاء

قضت محكمة التمييز أمس بإدانة 3 مواطنين (أشقاء) قتلوا خادمتهم السيلانية طعنا بالسكين، وقضت بالحبس المؤبد للأول، والسجن لمدة 7 سنوات للثاني، و3 سنوات للثالث.

وقد أكدت أدلة الاتهام ان المتهم الأول نفذ الجريمة، بينما الثاني والثالث قاما بتقوية عزمه على تنفيذها.

من جانب اخر، قضت محكمة التمييز بسجن وافد مصري لمدة 10 سنوات وإلزامه بتعويض أسرة المقتول (مصري) مبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المدني المؤقت بعد طعنه بسكين خلال مشاجرة في مسكنهما، أدت إلى وفاته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	4	16533

"الاستئناف" تلزم "التطبيقي" بدفع 24 ألف دينار لمعيدة بعثة

■ ألغت محكمة الاستئناف الدائرة الادارية حكم اول درجة القاضي برفض الدعوى والقضاء مجددا بالزام مدير عام الهيئة العامة لتعليم التطبيقي والتدريب بأن يؤدي الى مواطنة "معيد بعثة" مبلغ 24 الف دينار قيمة مستحقاتها اسوة بمعيدي البعثات في الجامعة والهيئة من حيث قيمة المخصصات المالية.

وتتلخص تفاصيل الدعوى الذي تقدم بها المحامي علي جوهر عن موكلته، مؤكدا انه تم تعيينها بوظيفة معيد بعثة لدى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وبتاريخ 23 /7 /2009 وتم ايفادها في بعثة دراسية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في تخصص اصول وادارة تربوية من استراليا وانهت بعثتها بتاريخ 23 /7 /2015 ولما كانت في جهة الادارة قد امتنعت من دون وجه حق عن صرف المخصص المالي المستحق لها بواقع 600 دينار شهرياً والذي تم اقراره بموجب قرار وزير التربية وزير التعليم العالي رقم 19 /2012 بشأن تعديل بعض مواد لائحة تنظيم الايفاد في بعثات معيدي جامعة الكويت وصرفه لهم وحدهم بالاضافة الى المرتب الشامل اذا كان الايفاد للولايات الاميركية المتحدة او كندا او استراليا او نيوزيلاند او اليابان او اوروبا، كما أن مجلس الخدمة المدنية سبق أن قرر وجوب مساواة معيدي البعثات الدراسية في كل من الجامعة والهيئة في المخصصات المالية التي تصرف لهم ومعاملتهم ذات المعاملة بموجب القرار رقم 2710 /2010.

■ علي جوهر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	7	18084

حبس مصرية جمعت 20 مليون جنيه لتوظيفها

| الإسكندرية - من علي بدر |

قررت النيابة العامة المصرية حبس سيدة أعمال في مدينة الإسكندرية، شمال غرب مصر، قامت بالنصب والاحتيال على عدد من المصريين واستولت منهم على 20 مليون جنيه، بزعم توظيفها في مجال الخدمات البترولية، مقابل أرباح شهرية، وحاولت الاختفاء من دون رد الأموال على ذمة التحقيقات.

وأفادت مصادر أمنية مصرية بأن المجني عليهم، قالوا في بلاغات متتالية إن مالكة شركة استيراد وتصدير وخدمات بترولية وتأجير سيارات حصلت منهم على 20 مليون جنيه بقصد توظيفها في مجال الخدمات البترولية وتأجير السيارات، مقابل حصولهم على أرباح شهرية قدرها 3 في المئة، إلا أنها لم تلتزم بما وعدت به ورفضت رد المبالغ المالية المستولى عليها من الشاكين، واختفت من مكان نشاطها، فتحركت قوة أمنية وأوقفتها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	32	14590

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محاكمة رئيس الوزراء الماليزي السابق في أغسطس بتهمة الفساد

أصدرت المحكمة العليا الماليزية أمس الإثنين، أمراً لرئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب رزاق بالمثول أمام المحكمة في أغسطس (آب) المقبل، بتهمة اختلاس مئات الملايين من الدولارات من صندوق التنمية الحكومي "1 ماليزيا ديفيلوبمينت بيرهاد".

وفي سبتمبر (أيلول) الماضي، وجه 25 اتهاماً لنجيب بغسيل الأموال، وإساءة استخدام السلطة بسبب معاملات بلغ مجموعها 2.28 مليار رينغت ماليزي (550 مليون دولار) من صندوق التنمية الحكومي. ويعتبر صندوق التنمية الحكومي الماليزي، موضوع تحقيق دولي واسع النطاق، يشمل سنغافورة، وسويسرا، وهونغ كونغ، والولايات المتحدة، بعد الاشتباه في استيلاء مسؤولين ماليزيين رفيعي المستوى من بينهم نجيب، على 4.5 مليارات دولار من الأموال العامة.

وستشمل المحاكمة أكبر مبلغ مالي يُزعم سرقته من صندوق الاستثمار الذي أنشأه نجيب خلال رئاسته الحكومة بين 2009 و 2018، ورفض القاضي كولين لورانس سيكويره الاستئنافات الذي تقدم به الادعاء لتأجيل المحاكمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	9	3475

القبس

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«المحاماة» بين خريجي «الشريعة» وأساتذة القانون!

د. عادل بهبهاني
Legalkt4@hotmail.fr

ما أن أقر مجلس الأمة مشروع قانون جديد في شأن تنظيم مزاولة مهنة المحاماة، وقبل أن يحيله إلى الحكومة ليأخذ طريقه إلى التنفيذ، إلا وفتح باب الجدل واسعاً على مصراعيه فيه. وكان محل النقاش منصباً في معظمه على قبول خريجي كلية الشريعة أعضاءً في جمعية المحامين، واستبعاد الأساتذة في كلية الحقوق عن نيل العضوية فيها.

نعتقد وبتجرد تام وبعيداً عن العواطف والمجاملات، ومع جل احترامنا لخريجي «الشريعة» وأساتذة كلية الحقوق في جامعة الكويت، أن الفئتين يجب ألا يمارسا مهنة المحاماة، وأن مشروع القانون أخطأ من جهة وأصاب من أخرى.

فالمشروع أخطأ في قبول خريجي كلية الشريعة محامين، وذلك لابتعاد مناهج الدراسة وأصولها الإسلامية في كلية الشريعة، عن وسائل وأدوات المحامي العلمية التي يستخدمها في كتابته للمذكرات القانونية، ومرافعاته التي استقاها من الدراسة لمواد القانون الوضعي، ومن التدريب عليها عملياً في كلية الحقوق، باعتقادي إنه . حقاً . خطأ نرجو تصويبه بأسرع وقت ممكن.

أما في ما يتعلق باستحداث نص جديد، لا يجيز الجمع بين العمل أستاذا جامعيا والعمل في الوقت ذاته محامياً، فنحن مع المشروع ونراه مصيباً في ذلك.

مهنة المحاماة مهنة شاقة، تشترط وتحتاج إلى التفرغ التام، وإلى العمل صباحاً في أروقة المحاكم والمرافعة ومتابعة المندوبين، والعمل مساء في المكاتب لمباشرة الشأنين الإداري والفني وكتابة المذكرات ومقابلة الموكلين والتواصل معهم طوال اليوم. لذلك تعارف على تسمية هذه المهنة بين أوساط المحامين «الزوجة الثانية»، فما بالكم إذا جمعنا بينها وبين العمل في الجامعة؟!

وستأتي بعد إلقاء المحاضرات، وحضور اجتماعات اللجان وتأليف الأبحاث العلمية، والساعات المكتبية وتصحيح الاختبارات وأعمال الكنترول وغيره من مسؤوليات جسام.

ومع ذلك، يجب علينا أن نؤكد أن المشروع لم يمنع أساتذة كلية الحقوق من العمل في المحاماة، وإنما لم يجز الجمع بين المهنتين، وإذا كانت دول متقدمة لم تحظر الجمع، فإننا نكاد نجزم أن بيئة ونظام العمل في المحاماة عندهم تختلف تماماً عن أسلوب العمل لدينا.

فمن واقع ما رأيناه خلال فترة عملنا في المحاماة، وفي الفترة التي كانت فيها قاعدة الجمع مطبقة، يجعلنا نَغِير على سمعة أستاذ الجامعة ونخاف على صحته، وذلك بسبب تشتت الذهن وعدم التفرغ لأي من المهنتين.

اللهم هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-7-9	7	16533

وفيـــات

الوفيات

● **عبدالله حسين زايد بوعركي، 74 عاماً، (شيع)**، الرجال: مشرف، ق4، ش3، م2، تلفون: 99047049 - 66330501، النساء: مشرف، ق4، ش3، م11، تلفون: 99710800

● **سعود سالم خجيم العجمي، 75 عاماً، (شيع)**، العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 99855449

● **عبدالله إبراهيم محمد حسين دشتي، 76 عاماً، (شيع)**، الرجال: مسجد الوزان، غرب مشرف، قرب أرض المعارض، تلفون: 97666857، النساء: العقيلة، ق2، ش202، م21، تلفون: 66146161

● **معصومة عباس حسين حسن، زوجة/ حيدر حاجي زمان، 80 عاماً، (شيعت)**، العزاء: حسينية البلوش، الجابرية ابتداء من اليوم الثلاثاء، النساء فترة العصر، تلفون: 99789502 - 66881912

● **نازك حميد علي حسين التحو، 67 عاماً، (شيعت)**، الرجال: مسجد الإمام علي النقي، الدسمة، تلفون: 66665232، النساء: سلوى، ق6، ش8، م8

● **عبدالغفور أحمد العبدالغفور، 93 عاماً، (شيع)**، الرجال: السرة، ق6، ديوان العبدالغفور، ش12، تلفون: 55996003، النساء: السرة، ق6، ش8، م13، تلفون: 25313291

● **موضي حمد ناصر البدر، أرملة/ محمد بدر مرزوق البدر، 85 عاماً، (شيعت)**، الرجال: ديوان البدر، ش الخليج العربي، تلفون: 22461888، النساء: الخالدية، ق1، ش حضرموت، م33، تلفون: 24811382

● **نبيهه عبدالله عواد الدوسري، أرملة/ عامر محمد المسباح المريخي، 73 عاماً**، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الرجال: الشعب، ديوان خالد بن مسباح، ق1، ش المنامة، تلفون: 22654448، النساء: الجابرية، ق6، ش13، م16، ت: 25332358

«إنا لله وإنا إليه راجعون»